زمني لانسحاب كامل للقوات الاسرائيلية على مدى ٢٧ شهراً، وعلى دفعات، مثلما حدث في ناميبيا؛ ثالثاً، تشرف الامم المتحدة على اجراء الانتخابات وعودة اللاجئين والمطرودين من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة؛ واخيراً، تحديد موعد اعلان الاستقلال (**الحوادث**، ٤/٨/١٩٨٩، ص ٢٢ ـ ٢٣).

قد تكتسي هذه الخطوط العريضة صفة «مبادرة» موجهة، من حيث الاساس، الى الادارة الاميركية. غير ان مصادر صحافية مطلعة، في واشنطن، اشارت الى ان ثمة مذكرة اميركية، هي عبارة عن حصيلة جولة الحوار الاميركي ـ الفلسطيني في تونس، تؤكد التوافق التام بين مواقف المنظمة ومواقف مصر في ما يتعلق بطرق التوصل الى السلام، والى ان المنظمة قد تكون على استعداد للموافقة على اشراف فريق مصري ـ اميركي مشترك على حسن سير العملية الانتخابية في الارض المحتلة، متخلية بذلك عن طلبها اجراء الانتخابات تحت «اشراف دولي». وحسب تلك المصادر، فان المنظمة تشترط، لاجراء الانتخابات، توفير امور عدة، منها: اولاً، حرية التعبير والاجتماع خلال الحملة الانتخابية؛ ثانياً، ضمانات اسرائيلية بأن جميع الفلسطينيين يمكن ان يشاركوا في عملية الاقتراع؛ ثالثاً، ضمانات باحترام نتائج التصويت اياً كانت هذه النتائج؛ رابعاً، مشاركة الفلسطينيين القاطنين في القدس الشرقية في الانتخابات؛ خامساً، انسحاب الجيش الاسرائيلي من الاراضي المحتلة يوم الانتخابات (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٢٧/٧/١٩٨٩).

على ان السياق الاهم، في هذه المرحلة، هو ان «عملية» البحث عن حل لدى الاطراف الثلاثة ما تزال قائمة، سواء في المداولات بين الادارة الاميركية والكونغرس وداخل الادارة نفسها، او بين اقطاب اسرائيل، او على الساحة الفلسطينية. وكل طرف يحاول شدشدة مفاصله في لعبة الانتخابات؛ الّا ان الكل بات يسأل ان كان في افق المنطقة لعبة دبلوماسية اخرى تحول دون الاستمرار في الوضع الراهن.

د. نبيل حيدري